نشرة الأمن الغذائي

العدد 5، شتاء 2011

في هذا العدد:

افتتاحية	1
التعريفات	2
تطور الأمن الغذائي في الاراضي الفلسطينية المحتلة	3
تطور أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة	4
المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة	5
الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة	6
الأمن الغذائي في العالم	7
مراجعة أدبيات حول الأمن الغذائي	8

Biannual Bulletin Published by:

MAS

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تحرير: حنين غزاونة

تلفون: 4/2987053 2 972

فاكس: 2987055 2 972

info@pal-econ.org

www.pal-econ.org

www.mas.ps

افتتاحية

يصدر هذا العدد الجديد من نشرة الامن الغذائي بالتزامن مع ظهور بوادر قوية لعودة أسعار السلع الغذائية للارتفاع في السوق العالمية. ولقد بدأت بعض الهيئات الدولية المتخصصة، مثل منظمة الغذاء والزراعة (الفاو)، بقرع ناقوس الانذار. ويذكرنا هذا بالارتفاع الحاد الذي طرأ على أسعار المواد الغذائية في 2007-2008. ويبدو أن الدورة الحلزونية للأسعار باتت أكثر حدة وأكثر تواتراً. ولهذا تبعات لا تخفى على الأمن الغذائي في العالم بشكل عام والأراضي الفلسطينية. وسوف نتابع تحولات الأسعار هذه في الاعداد القادمة من النشرة ايضاً.

يعالج هذا العدد من نشرة الامن الغذائي عدداً من المواضيع بما فيها المنهجية الجديدة التي يقترح الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني استخدامها لحساب معدلات ومستويات الفقر في الأراضي الفلسطينية. وتركز النشرة على الأسباب وراء تعديل المنهجية وإلى أبرز المآخذ عليها. ولا شك ان التعامل الجدي مع استبدال المنهجية ضروري للغاية نظراً لآثار ذلك على السياسات والاولويات الاقتصادية.

يحتوي هذا العدد من النشرة أيضاً على الأقسام التقليدية التي تتناول تطورات وضع الأمن الغذائي وأسعار المواد الغذائية الأساسية في الأراضي الفلسطينية. وتعرض النشرة أيضاً تفصيلاً لمتطلبات عملية "النداء الموحد" لقطاع الأمن الغذائي خلال العام 2011. كما تغطي النشرة تطور أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. أخيراً هناك مراجعة لدراسة تنتقد التعديلات التي تم ادخالها على طريقة حساب مؤشر التطور الإنساني للعام 2010.

ونود هنا أن نجدد التزامنا بالسعي المستمر للتواصل مع المهتمين بهذه النشرة والاسترشاد بآرائهم، من أجل تطوير تحرير النشرة بشكل يلبي رغباتهم واحتياجاتهم.

تحت المجهر

* وصلت نسبة الأسر غير الآمنة غذائية في قطاع غزة إلى 52% في العام 2010، مقارنة بـ 22% في الضفة الغربية. أما نسبة الأسر الآمنة غذائياً في قطاع غزة فلم تتجاوز 19% خلال نفس العام مقارنة بـ 41% في الضفة الغربية.
* هناك تراجع في متوسط حصة الفرد اليومية من الطاقة في الاراضي الفلسطينية. بلغ متوسط حصة الفرد اليومية من الطاقة 1687 سعر حراري خلال العام 2009 مقارنة بـ 2068 سعر حراري خلال العام 2007، و2482 سعر حراري خلال العام 2006.
* سجّل سعر السكر ارتفاعاً قياسياً خلال النصف الثاني من العام 2010 ليصل إلى 206 شيكل/50كغم في كانون الاول مقارنة مع 150 شيكل/كغم في حزيران.
* بلغ إجمالي متطلبات عملية "النداء الموحد" لقطاع الأمن الغذائي 204 مليون دولار خلال العام 2011 مقارنة مع 183 مليون دولار خلال العام 2010.
* شهدت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2010، لتسجل ارتفاعاً بنسبة 24% في كانون الاول مقارنة مع 180 نقطة في كانون الثاني من نفس العام.

التعريفات

الأمن الغذائي:
وفقاً لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) يتحقق الأمن الغذائي "عندما يتوفر لجميع الناس وفي جميع الأوقات القدرة الفيزيائية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم الحياتية لممارسة حياة صحية ومنتجة". هذا التعريف ينطوي على أربعة عناصر:

* توفر الغذاء - سواء المنتج محلياً أو المستورد.
* توفر إمكانية الوصول إلى الغذاء.
* توفر الاستقرار لضمان الحصول على ما يكفي من الغذاء في كل الأوقات دون خوف من هزات طارئة.
* توفر إمكانية استهلاك الغذاء بشكل صحي (توفر منافع صحية ومياه نقية ورعاية طبية).

الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية:
قام برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والأونروا بتقسيم الأسر الفلسطينية إلى أربع مجموعات فيما يتعلق بالأمن الغذائي (2010):

* أسر آمنة غذائياً: الأسر ذات الدخل والاستهلاك الذي يزيد على 6.2 دولار يومياً لكل فرد بالغ فيها.
* أسر آمنة غذائياً بشكل هامشي: الأسر ذات الدخل أو الاستهلاك (وليس كليهما) الذي يزيد على 6.2 دولار يومياً لكل فرد بالغ.
* أسر مُعرّضة لعدم الأمان الغذائي: الأسر ذات الدخل والاستهلاك أقل من 6.2 دولار يومياً لكل فرد بالغ فيها.
* أسر غير آمنة غذائياً: الأسر ذات الدخل والاستهلاك دون 5.1 دولار يومياً لكل فرد بالغ فيها.

ملاحظة: يقاس الفقر أو الأمن الغذائي إما بالعلاقة مع استهلاك الأسرة أو مع دخلها. وغالباً ما يكون فقر الدخل أعلى من فقر الاستهلاك نظراً لاستفادة الأسر الفقيرة من المساعدات الغذائية المجانية ولوجود استهلاك من إنتاج زراعي ذاتي.

الفقر في الأراضي الفلسطينية:
يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر بالعلاقة مع ميزانية الأسرة القياسية (أسرة من 6 أفراد: 2 بالغين و4 أطفال). وهناك مستويين للفقر:

الفقر المدقع: أية أسرة قياسية تحوز ميزانية تقل عن 1.870 شيكل شهريا" (2009) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن.
الفقر النسبي: أية أسرة قياسية تحوز ميزانية تقل من 2.278 شيكل شهرياً (2009) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن، والصحة والتعليم والمواصلات ونفقات المنزل الأخرى .

ملاحظة: تم تعديل المنهجية المستخدمة لحساب خطي الفقر في العام 2009. فقد تم تثبيت خطي الفقر للعام 1997، وتحديثهما للسنوات 2004-2009 باستخدام الأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004).

الرقم القياسي لأسعار المستهلك:
يحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك عن طريق حساب تبدل أسعار السلع والخدمات الداخلة في سلة المستهلك على ضوء أوزانها. ويبلغ العدد الكلي للسلع والخدمات في سلة المستهلك 568 سلعة. تزن المواد الغذائية حوالي 40% من إجمالي الرقم القياسي لأسعار المستهلكين. ويستقطع النقل والاتصالات حوالي 12.7% والملابس حوالي 10%. يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أحيانا كمؤشر لقياس التضخم كما يستخدم لتحديد الزيادات في تكاليف المعيشة.
مستوى المعيشة: يُعرّف مستوى المعيشة بأنه نسبة استهلاك الغذاء الى الاستهلاك الكلي. وقد قسم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مستوى المعيشة إلى ثلاثة مستويات :

* مستوى حياة جيد: حيث نسبة الاستهلاك الغذائي الى الاستهلاك الكلي أقل من 30%.
* مستوى حياة متوسط: حيث نسبة الاستهلاك الغذائي الى الاستهلاك الكلي ما بين 30 و44%.
* مستوى حياة متدني: حيث نسبة الاستهلاك الغذائي الى الاستهلاك الكلي ما بين 45 و100%.

مؤشر الجوع العالمي:
وهو مؤشر مركب لقياس مستوى الجوع وسوء التغذية في العالم، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية لها نفس الوزن: نسبة من يعانون من سوء التغذية كنسبة مئوية من السكان، انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون الخامسة من العمر ومعدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة. وتقسم البلدان على ضوء هذا المؤشر الى خمس مجموعات: دول الجوع المتدني (أقل من 4.9 نقاط)، دول الجوع المتهاود (من 5-9.9) ودول الجوع الجدي (من 10-19.9) ودول الجوع المقلق (20-29.9) وأخيراً دول الجوع المقلق للغاية (أعلى من 30 نقطة). (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية- افبري، 2010).

مؤشر أسعار الغذاء العالمي:
هو متوسط الأرقام القياسية لأسعار 6 مجموعات من السلع الأساسية (اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيوت، والدهون، والسكر) التي اعتبرتها منظمة الأغذية والزراعة ممثلة لأسعار السلع الغذائية العالمية. وكل مجموعة من المجموعات الست لها وزن في المؤشر يعادل نسبة التصدير/الإنتاج على المستوى العالمي.

أهداف الألفية:
هو الالتزام الذي تعهدت به الأمم المتحدة ودول مجموعة الثمانية وغيرها من المنظمات الدولية في عام 2000 لتحقيق 8 أهداف تنموية رئيسية (و18 هدف فرعي) مع حلول 2015. وينص الهدف الأول على السعي إلى تقليص نسبة فقراء العالم الذين يعيشون على أقل من دولار واحد باليوم (دولار 1990) إلى النصف بحلول 2015، والى تقليص نسبة الجياع في العالم إلى النصف أيضاً بحلول 2015.

مؤشر التطور الإنساني:
هذا مؤشر مركب ويتكون من ثلاثة مقاييس جزئية: توقع سنوات حياة الفرد عند الولادة، التعليم (معدل سنوات التعليم ومتوقع سنوات التعليم) ومستوى المعيشة (مقاساً بالدخل القومي الفردي الحقيقي بأسعار القدرة الشرائية الموحدة). تتراوح قيمة الفهرس بين 1 وصفر. في 2010 كانت قيمة الفهرس الأعلى في النرويج (0.938)، والأدنى في زيمبابوي (0.140). تجدر الإشارة إلى أن الأراضي الفلسطينية لم تكن مدرجة على قائمة الترتيب للعام 2010.

عملية النداء الموحد:
يتشارك في كل عام عدد من المؤسسات الإنسانية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية بتخطيط وتنسيق جهودها وتوجيه طلب مساعدات مشترك من المانحين عوضاً عن أن تتنافس فيما بينها على الموارد المحدودة. وتسمى هذه العملية "النداء الموحد". قُدرت متطلبات عملية النداء الموحد المالية للعام 2011 بأكثر من 575 مليون دولار بلغت متطلبات عملية النداء الموحد لقطاع الأمن الغذائي 204 مليون دولار، ما نسبته 35% من إجمالي متطلبات العملية.

تطور الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

من المعلوم أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبالتعاون مع منظمة الغذاء والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي، قد باشر منذ العام 2009 بتنفيذ مسح سنوي "الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية. في العام 2010، تم انجاز المسح في الفترة تموز وآب 2010. يظهر الشكل 1 التباين في مستويات انعدام الامن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2010. لم يطرأ أي تحسن ملحوظ على وضع الأمن الغذائي خلال العام 2010 مقارنة مع الأعوام السابقة. حيث لا تزال 37% من الأسر الفلسطينية تعاني من انعدام الامن الغذائي. علاوة على ذلك، فإن هناك ما لايقل عن 12% من الأسر الفلسطينية معرّضة لانعدام الأمن الغذائي.

يقسّم شكل 1 الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أربع مجموعات فيما يتعلق بالأمن الغذائي (انظر صفحة التعريفات). يتضح من الشكل أن معدلات انعدام الأمن الغذائي أعلى بكثير في قطاع غزة (52%) مقارنة بالضفة الغربية (22%). ويعزى ذلك بالمقام الأول إلى الحصار الاسرائيلي الخانق الذي لا يزال مفروضاً على قطاع غزة. وتقاربت نسبة الأسر المعرّضة لانعدام الأمن الغذائي في الضفة والقطاع، حيث وصلت إلى نحو 12%. أما الفجوة في الأسر الفلسطينية الآمنة غذائياً بين الضفة والقطاع فلا تزال كبيرة وبحاجة لردم. فبينما وصلت نسبة الاسر الآمنة غذائياً في الضفة الغربية إلى 41%، انخفضت النسبة في قطاع غزة إلى ما لا يتجاوز 19%.

تجدر الإشارة إلى أن تفاوت مستويات انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية يزداد حدة على مستوى المناطق (انظر شكل 2). وصلت أعلى معدلات انعدام الامن الغذائي بين الأسر التي تقطن في جنوب قطاع غزة حيث وصلت النسبة إلى 56%. أما في الضفة الغربية، تواجدت أعلى معدلات انعدام الامن الغذائي بين الأسر التي تقطن في جنوب الضفة (26%). لا تزال محافظات وسط الضفة الغربية تستحوذ على أقل معدلات انعدام الامن الغذائي، حيث لم تتجاوز 13%.

شكل 1: مستويات الأمن الغذائي بين الأسر في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010 (%)

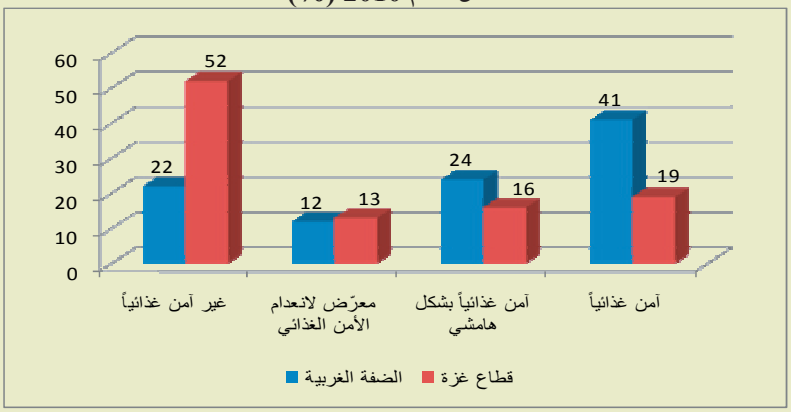

المصدر: مسح الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية، برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الغذاء والزراعة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010.

من المرجح أن تكون هذه الأسر متواجدة في المناطق المصنفة (ج) من وسط الضفة الغربية. حيث أشرنا في العدد السابق من هذه النشرة إلى تزايد انعدام الامن الغذائي بين الاسر القاطنة في المناطق المصنفة (ج) من الضفة الغربية.

استهلاك الفرد من العناصر الغذائية في الاراضي الفلسطينية

من المعلوم أن تصنيف الأسر إلى أربع مجموعات فيما يتعلق بالأمن الغذائي تم بناءً على دخل واستهلاك الأسر (انظر صفحة التعريفات) دون التطرق إلى نوعية الغذاء المستهلك. تشير نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الصادرة أواخر 2010 إلى تراجع متوسط حصة الفرد اليومية من الطاقة والعناصر الغذائية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2009 مقارنة مع الأعوام السابقة (انظر جدول 1). بلغ متوسط حصة الفرد اليومية من الطاقة 1687 سعر حراري خلال العام 2009 مقارنة مع 2482 سعر خلال العام 2006 (انخفاض اكثر من 32%). كذلك طرأ انخفاض على متوسط حصة الفرد من معظم العناصر الغذائية الأخرى. قد يعكس هذا التراجع في متوسط حصة الفرد اليومية من الطاقة والعناصر الغذائية وضعاً أكثر سوءاً بالنسبة لمستويات انعدام الامن الغذائي في الأراضي الفلسطينية. لذا فإن هذه الأرقام بحاجة إلى مراجعة جدية من أخصائي الصحة والتغذية.

شكل 2: مستويات انعدام الأمن الغذائي في الاراضي الفلسطينية على مستوى المناطق (2010)

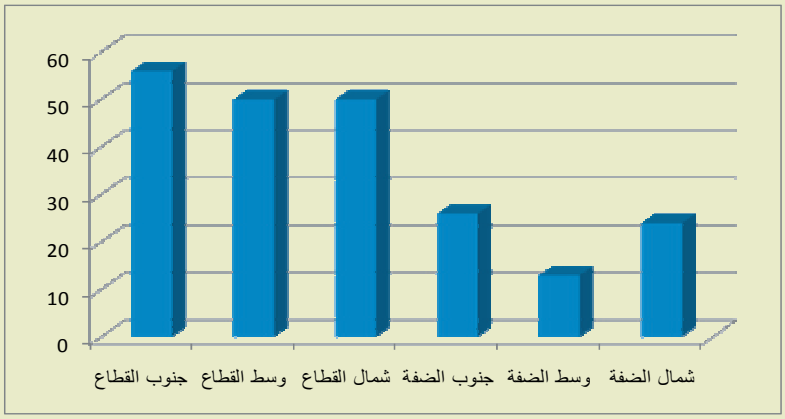

المصدر: مسح الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية، برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الغذاء والزراعة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010.

جدول 1: متوسط حصة الفرد اليومية من الطاقة وبعض العناصر الغذائية في الأراضي الفلسطينية

العناصر الغذائية	2006	2007	2009
الطاقة (سعر حراري)	2481.6	2067.7	1687
البروتين (غم)	64.8	57	40.3
الدهون (غم)	63.4	57.4	55.2
الكربوهيدرات (غم)	408	327	254.7
الماء (غم)	801.2	580	566.7
الكالسيوم (ملغم)	850.7	652.1	707.6
فيتامين "C" (ملغم)	178.8	122.3	125.9
الفوسفات (ملغم)	965.3	841.7	720.3
الحديد (ملغم)	16.6	14	13
الصوديوم (ملغم)	5544.8	5412.5	6008.3

المصدر: مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2009، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010.

تطور أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

شهد مؤشر أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية تذبذباً مستمراً خلال النصف الثاني من عام 2010. حيث استمر المؤشر بالارتفاع خلال النصف الثاني من عام 2010 ليصل إلى 149.5 نقطة في تشرين الأول، ومن ثم انخفض بشكل طفيف ليصل إلى 148 نقطة في كانون الأول من نفس العام. ومن الجدير بالذكر أن الارتفاع في مؤشر أسعار المواد الغذائية في الأسواق الفلسطينية هو مرآة لمؤشر أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، والتي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2010 (انظر صفحة 7 من هذا العدد). وبما أن معظم المواد الغذائية في الأسواق الفلسطينية هي مستوردة، فإن الارتفاع في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية ينعكس بنفس الوتيرة على الأسواق الفلسطينية.

يظهر الشكل 1 التفاوت في مؤشر أسعار المواد الغذائية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. لا يزال مؤشر أسعار المواد الغذائية في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية. من الواضح أن الفجوة في مؤشر أسعار المواد الغذائية بين كلتا المنطقتين بلغت ذروتها في تموز 2010 (138 نقطة في الضفة الغربية مقابل 145 نقطة في قطاع غزة).

يبين الجدول (1) التطورات في أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأراضي الفلسطينية خلال النصف الثاني من عام 2010. سجل سعر السكر ارتفاعاً قياسياً خلال النصف الثاني من 2010 ليصل إلى 206 شيكل/ 50 كغم في كانون الأول مقارنة مع 150 شيكل/ 50 كغم في حزيران (ارتفاعاً بنسبة 37%). من المتوقع أن يستمر سعره بالارتفاع نظراً لارتفاع أسعار السكر في الاسواق العالمية بأكثر من 60% خلال النصف الثاني من العام 2010. ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الحاد في إنتاج السكر في الهند، ثاني أكبر منتج للسكر في العالم، وذلك بسبب الأحوال الجوية السيئة التي عانت منها الهند. وقد أدى ذلك إلى انتقال منحنى العرض يساراً مخلفاً عجزاً في العرض كما هو مبين في نشرة الفاو، توقعات الغذاء، الصادرة في تشرين الثاني 2010.

كذلك ارتفعت أسعار الأرز لتصل إلى 149 شيكل/ 25 كغم في كانون الأول مقارنة مع 141 شيكل/25 كغم في تموز 2010. ومن الجدير بالذكر أن أسعار الأرز شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في قطاع غزة (160 شيكل/25 كغم في شهر تشرين الثاني). بالمقابل فإنها انخفضت في الضفة الغربية لتصل إلى 118 شيكل/25 كغم في تشرين الثاني. أما فيما يتعلق بأسعار المواد الأخرى، فقد شهدت ارتفاعات أو انخفاضات طفيفة دون وجود اختلافات ملحوظة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

أسعار البندورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال 2010

شهد معظم الفلسطينيين الارتفاع الحاد في أسعار البندورة خلال أيلول وتشرين الأول من عام 2010. بلغ الحد الأقصى لأسعار البندورة 3 شيكل/كغم حتى تموز 2010، ومن ثم ارتفعت أسعار البندورة لتصل إلى 8 شيكل/كغم خلال تشرين الأول 2010. والسبب الأساسي لهذا الارتفاع هو آفة تدعى "توتو أبسلوتا" والتي أصابت محصول البندورة ودمرت جزءاً كبيرا منه. بالإضافة إلى ذلك فإن درجات الحرارة المرتفعة خلال تلك الفترة دمرت معظم محصول البندورة المكشوفة. بالمقابل، فإن درجات الحرارة المرتفعة كان لها أثر إيجابي، فقد خفضت من نشاط الحشرة وأثرها على المحصول. لحسن الحظ، فإن أسعار البندورة بدأت بالانخفاض منذ تشرين الأول ومن المتوقع أن تستمر بالانخفاض.

الإنفاق على المواد الغذائية

تشير بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسر الفلسطينية للعام 2009 (تشرين الأول، 2010)، إلى أن نسبة إنفاق الأسر على الغذاء مقارنة بإنفاق الأسر الكلي قد بلغت 36% (35% في الضفة الغربية مقابل 38.6% في قطاع غزة). تعكس نسبة الإنفاق على الغذاء هذه للإنفاق الكلي "مستوى حياة متوسط" في كل من الضفة والقطاع وفقاً لتصنيف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لمستوى المعيشة.

من جهة أخرى قامت منظمة الغذاء والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي باستخدام مسح "الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية" لحساب نسبة إنفاق الأسر الفلسطينية على الغذاء للعام 2010. توصلت المنظمتين إلى أن نسبة إنفاق الأسر على الغذاء مقارنة بإنفاق الأسر الكلي خلال العام 2010 قد بلغت 53% (48% في الضفة الغربية مقابل 61% في قطاع غزة). تعكس نسبة الإنفاق على الغذاء هذه للإنفاق الكلي "مستوى حياة متدني" في كل من الضفة والقطاع وفقاً لتصنيف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لمستوى المعيشة.

يصعب تصديق حدوث مثل هذا التغير في مستوى معيشة الأسر الفلسطينية خلال عام واحد. ولا شك أن جزءاً كبيراً من الاختلاف يعود إلى اختلاف منهجية البحث في المسحيين.

شكل 1: مؤشر أسعار الأغذية في قطاع غزة والضفة الغربية (سنة الأساس 2004=100)

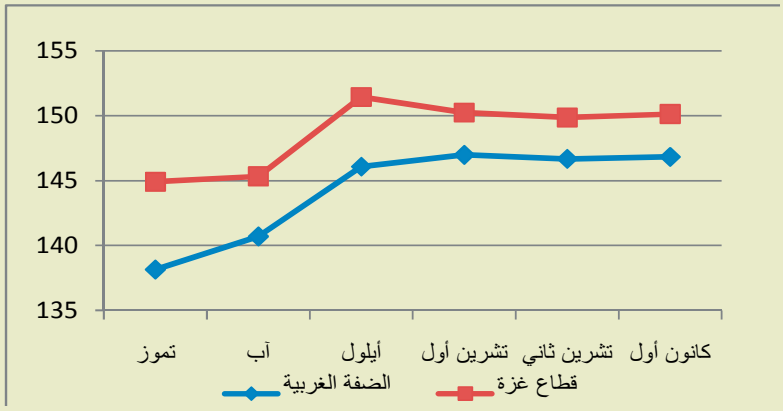

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010.

جدول 1: متوسط أسعار المستهلك لبعض السلع الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال النصف الثاني من 2010 (الأسعار بالشيكل)

السلعة	وحدة الشراء	تموز	آب	أيلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول
أرز صن وايت	25 كغم	141	148.7	141.7	148	148.8	149
طحين أبيض	60 كغم	160	161.9	160.8	156.4	158	160.33
خبز ابيض محلي	1 كغم	3.8	3.86	4.07	4.14	4.17	4.17
حليب طازج تنوفا	1 كغم	6.9	7	6.9	6.96	6.94	6.98
لحم بقر طازج	1 كغم	47.8	48	48.6	49	50.7	50.52
زيت زيتون محلي	1 كغم	61.4	35.26	36.23	34.61	33.8	3.87
سكر كريستال	50 كغم	165	166.6	181.5	186	190	206.26

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010.

المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

برنامج الغذاء العالمي والأونروا هما أهم منظمتان دوليتان تقدمان المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية. وفي حين تختص الأونروا بتقديم المساعدات لنحو 1.7 مليون لاجئ في الضفة والقطاع، يعد برنامج الغذاء العالمي وبالشراكة مع بعض المنظمات الأهلية المحلية والدولية، الداعم الأساسي لغير اللاجئين. قُدّرت المتطلبات التقديرية للأونروا وبرنامج الغذاء العالمي للعام 2011 بأكثر من 35% من المتطلبات الكلية لعملية "النداء الموحد"، والتي قدّرت بحوالي 575 مليون دولار (انظر جدول 1).

يعرض الجدول (1) المتطلبات المالية المقدرة للأونروا وبرنامج الغذاء العالمي، والتي هما بحاجة لها لتقديم المساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2011، بالإضافة إلى إجمالي الموارد المالية الفعلية المقدمة لهما خلال العام 2010، وتقود دراسة الجدول إلى الملاحظات الهامة التالية:

* بلغ التمويل الفعلي لقطاع الأمن الغذائي للأونروا خلال العام 2010 نحو 44 مليون دولار، ما نسبته 47% من إجمالي متطلبات الأونروا لقطاع الأمن الغذائي. تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة مماثلة لنسبة التمويل الفعلي لقطاع الأمن الغذائي للأونروا للعام 2009 (انظر العدد 3 من هذه النشرة). وهو ما دفع المفوض العام للأونروا، فليبو غراندي، في نداء الأونروا العاجل للعام 2011 إلى حث المتبرعين لدعم المتطلبات الإنسانية للأونروا لعام 2011: "ستكون النتيجة مأساوية على اللاجئين في حال لم تلبى متطلبات الأونروا المالية كما في الاعوام السابقة".

* حاز برنامج الغذاء العالمي على حصة الأسد من التمويل الفعلي لقطاع الأمن الغذائي خلال العام 2010 ليصل إلى 82%. على الرغم من ذلك، تصف جوزيت شيران، رئيسة برنامج الغذاء العالمي، العوائق والصعوبات الناجمة عن تأمين الوجبات الأساسية للفقراء في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب نقص الموارد المؤمنة. وتضيف شيران قائلة: "أحد أسباب قدومي إلى الأراضي الفلسطينية هو لأخبر العالم أننا في ضائقة مالية" (انظر صحيفة هارتز، 18 كانون الثاني 2011).

* على الرغم من انخفاض متطلبات عملية "النداء الموحد" لعام 2011 بمعدل 5% مقارنة مع عام 2010، فقد ارتفعت متطلبات قطاع الامن الغذائي في 2011 بقيمة 20.8 مليون دولار عنه في 2010. ويعود السبب في ذلك للارتفاع المتسارع في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. بلغ مؤشر الفاو لأسعار المواد الغذائية 231 نقطة في كانون ثاني 2011، وقد أشارت الفاو أن هذه النسبة هي الأعلى على صعيد القيمة الحقيقية والإسمية منذ أن بدأت بقياس مؤشر أسعار المواد الغذائية في 1990.

على الرغم من ارتفاع متطلبات قطاع الأمن الغذائي لعملية "النداء الموحد" لعام 2011، فقد انخفض عدد المستفيدين من مساعدات الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي الغذائية مقارنة مع 2010 (من 1.87 مليون في 2010 إلى 1.65 مليون في 2011).

جدول 1: متطلبات عملية "النداء الموحد" لقطاع الأمن الغذائي (مليون دولار)

	متطلبات العام 2010 المعدلة	التمويل الفعلي لعام 2010	نسبة التمويل الفعلي في 2010	متطلبات العام 2011
الانروا	93.2	43.7	47	117
برنامج الغذاء العالمي	84.7	69.3	82	78.6
منظمات أخرى	5.3	3.5	66	8.4
المتطلبات الكلية لقطاع الأمن الغذائي	183.2	116.5	63.6	204
المجموع	603.4	312.7	51.8	575.5

المصدر: عملية النداء الموحد 2010، 2011.

جدول 2: مشاريع برنامج الغذاء العالمي وأعداد المستفيدين في الضفة الغربية للعام 2011، ألف مستفيد

	عدد المستفيدين
مشاريع إغاثية	
مساعدات غذائية الى الأسر المحرومة	126
اطعام مؤسسات تأوي أفراد محرومين	10
قسائم غذاء الى الأسر المهددة في المناطق الحضرية	55
مساعدات غذائية الى الأسر المهددة في المناطق الريفية	108.5
مساعدات غذائية الى البدو المهمشين في المناطق ج	35
مساعدات غذائية طارئة	20
مشاريع تأهيل	
إطعام طلاب المدارس	75
قسائم غذاء مقابل تدريب/ قسائم غذاء مقابل عمل	25
المجموع	454.5

المصدر: وثيقة برنامج الغذاء العالمي، الإغاثة والتأهيل في الضفة الغربية للعام 2011، (PRRO 200037)

توزع عدد المستفيدين من مساعدات الأونروا الغذائية للعام 2011 (كما هو موضح في وثيقة الاونروا العاجلة، 2011) بين 650 ألف مستفيد في قطاع غزة، و32.7 ألف في الضفة الغربية. كما ستسعى الاونروا خلال العام 2011 بتزويد وجبات غذائية لطلاب مدارس الاونروا (ما لا يقل عن 213 ألف طالب) ضمن برنامج إطعام طلبة المدارس. وبالمجمل فإن الاونروا ستقوم بتقديم مساعدات غذائية إلى نحو 896 ألف مستفيد لاجئ (47% من اجمالي عدد اللاجئين في الأراضي الفلسطينية).

أما برنامج الغذاء العالمي، فسيستمر خلال العام 2011 بتنفيذ مشروع (EMOP 108170) في قطاع غزة، والذي باشر بتنفيذه منذ الاجتياح الاسرائيلي للقطاع في كانون الأول 2008. يستفيد من هذا المشروع خلال هذا العام حوالي 298 ألف مستفيد غير لاجئ في قطاع غزة. أما في الضفة الغربية، فقد شرع برنامج الغذاء العالمي بتنفيذ مشروع (PRRO 200037) منذ بداية العام 2011. يستهدف هذا المشروع نحو 454.5 الف مستفيد خلال هذا العام. وبالمجمل فان برنامج الغذاء العالمي سيقوم بتقديم مساعدات غذائية إلى نحو 752 ألف مستفيد غير لاجئ في الأراضي الفلسطينية. يظهر الجدول 2 طبيعة مشاريع برنامج الغذاء العالمي وأعداد المستفيدين للعام 2011 في الضفة الغربية.

الفقر في الأراضي الفلسطينية

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تشرين الثاني 2010، باقتراح استبدال المنهجية المتبعة لحساب معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية. وتؤدي المنهجية الجديدة إلى تقليص كبير في نسبة الأسر الفقيرة. سنعرض فيما يلي إلى أسلوب الحساب القديم قبل تقديم التعديلات على المنهجية والمبررات وراء التعديلات المقترحة.

تحديد معدلات الفقر في المنهجية القديمة

تم في العام 1997 تشكيل فريق وطني متخصص لصياغة تعريف رسمي للفقر في الأراضي الفلسطينية. ولقد اقترح الفريق وضع خطين للفقر، خط للفقر الشديد وخط للفقر العادي. وتم التمييز بين الخطين بالعلاقة مع السلع والخدمات في سلة الاستهلاك التي يتم على أساسها اجراء الحساب. إذ يتعلق خط الفقر الشديد بالانفاق على سلة استهلاك تضم سلع الحاجات الأساسية فقط (المأكل والملبس والمسكن). في حين تضم سلة استهلاك خط الفقر العادي السلع السابقة بالإضافة إلى سلع ضرورية أخرى مثل العلاج والتعليم والمواصلات وغيرها.

من ناحية ثانية فإن الفقر يتم حسابه بالعلاقة مع الإنفاق الشهري على الاستهلاك وليس بالعلاقة مع الدخل. إذ أن الإنفاق أكثر دقة من الدخل للتعبير عن الفقر نظراً لأن الإنفاق يأخذ بالاعتبار امكانية استخدام المدخرات أو القروض لتمويل الاستهلاك. أخيراً فإن مستويات الفقر كان يتم حسابها بالعلاقة مع "الأسرة المرجعية". وهذه عبارة عن أسرة من ستة افراد (أبوين وأربعة أطفال). أي أن معدل الفقر هو معدل أسري وليس بالنسبة للأفراد.

كان معدل الفقر يحسب بالطريقة التالية: اعتماداً على بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسر يتم تقسيم الأسر إلى 20 مجموعة متساوية (كل منها تضم 5% من إجمالي الإنفاق) بدءاً من الأفقر (أي الأقل إنفاقاً على سلع سلة الاستهلاك المذكورة سابقاً) وانتهاءً بالأغنى. ثم يتم تحديد نسبة الأسر التي تقوم بإنفاق مبلغ يقل عن 60% من متوسط إجمالي إنفاق الأسر الفلسطينية على سلع سلة الاستهلاك الأساسية (أي سلة استهلاك خط الفقر الشديد) أو سلة الاستهلاك الموسعة. كافة الأسر التي يبلغ إنفاقها أقل من 60% من المتوسط كان يتم اعتبارها فقيرة.

على سبيل المثال، بلغ متوسط إنفاق كافة الأسر الفلسطينية على سلع سلة الاستهلاك الأساسية نحو 1,900 شيكل شهرياً في العام 1997. نسبة 60% من هذا المتوسط تم اعتبارها حد خط الفقر الشديد (1,141 شيكل). وبالتالي تم اعتبار كافة الأسر التي تنفق مبلغاً أقل من هذا على السلع الأساسية أنها أسر تحت خط الفقر الشديد. خط الفقر العادي في العام ذاته تم تحديده على مستوى 1,390 شيكل.

يوضح العرض السابق للمنهجية القديمة أن معدلات الفقر تتبدل على ضوء التحول في الإنفاق على الاستهلاك بين عام وآخر، وأن الفقر في هذه المنهجية هو مفهوم نسبي. ويحاجج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن استخدام هذه المنهجية يحول بين صانعي السياسة وبين قياس تأثير سياساتهم على تخفيض معدل الفقر طالما ان خط الفقر هو خط نسبي وليس مطلق.

جدول 1: مستويات الفقر في الاراضي الفلسطينية وفقاً لمنهجية احتساب الفقر قبل وبعد التعديل

السنة	وفقاً للمنهجية القديمة				وفقاً للمنهجية الجديدة			
	خط الفقر (شيكل)	معدل الفقر الأراضي الفلسطينية (%)	معدل الفقر الضفة الغربية (%)	معدل الفقر قطاع غزة (%)	خط الفقر (شيكل)	معدل الفقر الأراضي الفلسطينية (%)	معدل الفقر الضفة الغربية (%)	معدل الفقر قطاع غزة (%)
2005	2,143	29.5	22.3	43.7	1,907	24.3	24.3	28.4
2006	2,300	30.8	24	50.7	1,981	24	23.3	30
2007	2,362	30.3	19.1	51.8	2,017	31.2	22.3	49.5
2009	-	45.7	37.9	65.1	2,278	21.9	17	33.2

المصدر: بيانات المنهجية القديمة (2005، 2006، 2007)، تقارير الفقر المختلفة، الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني. بيانات المنهجية الجديدة والعام 2009، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أهم معالم الفقر وفقاً للمنهجية الجديدة، تشرين ثاني 2010.

خطوط الفقر تبعاً للمنهجية الجديدة

يقترح الجهاز المركزي للإحصاء منهجية جديدة لتحديد خط الفقر. وتنص هذه المنهجية على تثبيت خط الفقر في العام 1997 واعتماد هذا المستوى كخط فقر وطني (خط الفقر الشديد= 1,141 شيكل شهرياً للأسرة المرجعية، وخط الفقر العادي 1,390 شيكل شهرياً للأسرة المرجعية). على أن يتم زيادة قيمة خطوط الفقر هذه على ضوء معدلات التضخم سنوياً تبعاً للأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

يتيح هذا الأسلوب الجديد أيضا إمكانية استخدام مستويات أسعار مختلفة في المناطق المختلفة من الأراضي الفلسطينية. إذ نظراً لأن سكان الضفة الغربية يواجهون أسعاراً أعلى من متوسط الأسعار على المستوى الوطني، في حين يواجه سكان قطاع غزة أسعاراً أدنى، فإن قيمة خط الفقر الوطني الاسمية يمكن اذن أن تختلف من مكان إلى آخر (القيمة الحقيقية تظل ذاتها). أن أخذ القيمة الشرائية للشيكل بعين الاعتبار يمكن أن يؤدي الى تخفيض عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر.

أخيراً، تقترح المنهجية الجديدة أن يتم حساب معدلات الفقر بالنسبة للأفراد وليس للأسرة. وهذا في الواقع يمكن أن يؤدي الى ارتفاع معدلات الفقر نظراً لأن عدد أفراد العائلات الفقيرة دائماً ما يكون أكبر من عدد أفراد العائلات الغنية.

أدى تطبيق المنهجية الجديدة إلى تخفيض كبير في قيمة خط الفقر للأسرة المرجعية في الاراضي الفلسطينية، وأدى هذا بدوره إلى انخفاض حاد في معدل الفقر. يعرض الجدول (1) قيم خطوط الفقر ومعدلات الفقر تبعا للمنهجيتين خلال عدد من السنوات. ويتوجب الانتباه الى أن معدلات الفقر في المنهجية الجديدة هي للأفراد في حين أنها للعائلات في المنهجية القديمة. انخفضت قيمة خط الفقر من 2,300 شيكل للأسرة إلى 1,981 شيكل في العام 2006 مثلا. ومن الملفت للنظر أن الانخفاض في مستويات الفقر اقتصر على قطاع غزة فقط ، في حين لم ينخفض معدل الفقر في الضفة الغربية الا بشكل طفيف.

يثير تطبيق المنهجية الجديدة وتوقيت تطبيقها عدداً من الأسئلة. ولقد تم طرح هذه الأسئلة بقوة من قبل منظمات المجتمع الأهلي. وليس هناك ما يدعو للاستغراب في هذا، إذ أن تطبيق منهجية تؤدي إلى تقليص نسبة الفقر بشكل كبير لا بد وان تدعو إلى التساؤل وبعض الدهشة. لنأخذ العام 2009 على سبيل المثال، بلغ عدد الأسر الفلسطينية للعام 2009 نحو 694 ألف أسرة وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. هذا يعني أن عدد الأسر الفقيرة وفقاً للمنهجية القديمة بلغ نحو 312 ألف أسرة (45% من 694 ألف أسرة). وبما أن متوسط أفراد العائلة الفلسطينية الواحدة بلغ 5.8 فرد للعام 2009، فهذا يعني أن نحو 1.8 مليون فرد فقير خلال العام 2009 (312 ألف أسرة متوسط عدد أفرادها 5.8 فرد). أما وفقاً للمنهجية الجديدة فإن معدل الفقر بين الأفراد بلغ 22% في ذات العام، أي أن عدد الفقراء بلغ 880 ألف شخص (22% من 4 مليون عدد السكان الفلسطينيين). السؤال هنا كيف وأين اختفى الـ 920 ألف فقير؟

من ناحية ثانية، فإن تقلص الفقر يجب أن يترافق منطقياً مع تحسن في مؤشرات الرفاه الأخرى، مثل انخفاض معدل البطالة مثلاً. وهذا في الواقع لم يحدث، بل على العكس ان هناك ما يدلل على أن مؤشرات مستويات الحياة تدهورت بشدة في السنوات الاخيرة في قطاع غزة بشكل خاص. لذا فمن المثير للدهشة أن يتم اقتراح انخفاض معدلات الفقر بظل ذلك التدهور الشديد في مؤشرات الرفاه. لعل اسوأ ما يمكن أن يحدث هو أن يؤدي اعتماد المنهجية الجديدة إلى خلق انطباع بأن تحسناً طرأ على رفاه المجتمع، وأن يقود هذا بالتالي إلى التراجع عن أولوية محاربة الفقر.

لا شك أن لدى جهاز الاحصاء مبررات تقنية مهمة لاستبدال المنهجية القديمة واعتماد منهجية جديدة أكثر دقة وأكثر تعبيراً عن واقع الاحوال. ولكن، أثار التوقيت الذي اختاره الجهاز للاعلان عن منهجيته الجديدة الكثير من الضجة. إذ أن اعتماد منهجية جديدة يعني أن هناك أرقاماً جديدة كلياً لا تقبل المقارنة مع السابق. ولعل مجمل هذه الاضطرابات هي ما دفع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني للتراجع مؤقتاً عن اعتماد هذه المنهجية الجديدة لقياس الفقر في الأراضي الفلسطينية.

الأمن الغذائي في العالم

عاودت أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية لترتفع مجدداً بشكل متسارع خلال العام 2010 وهو ما قد يهدد بأزمة غذاء عالمية ثانية كالتي حصلت عام 2008. سجل مؤشر أسعار المواد الغذائية في الأسوق العالمية 223 نقطة خلال كانون أول 2010؛ 11.7% أعلى من متوسطه خلال العام 2008. مع الأخذ بالحسبان أن سدس سكان العالم يعانون من الجوع، تصبح احتمالية عودة أزمة غذاء عالمية ثانية مقلقة للغاية. وفي نفس السياق، يتوقع اقتصادي منظمة الغذاء والزراعة وخبير الحبوب، عبد الرزاق عباسيان أن تستمر أسعار المواد الغذائية بالارتفاع خلال العام 2011*. وبالنظر إلى الشكل (1)، يتضح أن أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية استمرت بالارتفاع خلال النصف الثاني من العام 2010، لتسجل ارتفاعاً بنسبة 24% في كانون الأول مقارنة مع 180 نقطة في كانون الثاني من العام نفسه.

يتتبع الجدول (1) التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المجموعات الغذائية الأساسية الخمسة الممثلة للرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. ويعكس الجدول مجموعة من الملاحظات أبرزها:

* ارتفع مؤشر الرقم القياسي لمجموعة السكر بشكل كبير ليسجل تضاعفاً بالسعر في 2010 مقارنة مع 2009. فقد استمر بالارتفاع طوال النصف الثاني من العام 2010، وقد بلغ هذا الارتفاع ذروته في أيلول (ارتفاع بحوالي 55 نقطة مقارنة مع آب من العام نفسه). ويعود السبب في ذلك إلى الأحوال الجوية السيئة التي مر فيها المصدّرين العالميين الأساسيين للسكر، المكسيك والهند.
* سجل مؤشر أسعار الزيوت ارتفاعاً بمقدار 43 نقطة خلال العام 2010 مقارنة مع العام الذي سبقه. من جهة أخرى، سجل مؤشر أسعار الزيوت انخفاض ملحوظ في كانون الاول 2010 (163 نقطة) مقارنة مع 243 نقطة في الشهر الذي سبقه.
* استمر مؤشر أسعار الحبوب بالارتفاع خلال النصف الثاني من العام 2010، ليصل إلى أقصى حد له في كانون الأول. من جهة أخرى، فقد سجل مؤشر أسعار الحبوب الفرق الأدنى بين المجموعات الغذائية الخمسة (9 نقاط) للعام 2010 مقارنة مع العام 2009. من المتوقع أن تشهد أسعار الحبوب وخاصة القمح ارتفاعاً خلال العام 2011. وفقاً لتقرير توقعات الغذاء الصادر عن منظمة الغذاء والزراعة في تشرين ثاني 2010، فإن آفة تآكل الساق التي أصابت محصول القمح ودمرته في العديد من البلدان منذ زمن بعيد، قد عاودت الظهور بشكل أكثر حدة حيث يرمز لها بالرمز Race Ug99. ولكن من غير المتوقع أن تدمر تلك الآفة المحصول العالمي من القمح، بل من الممكن أن تسبب نقصاً موسمياً حاداً في الإنتاج في المناطق المصابة في حال لم يسيطر عليها. وما يبين جدية تلك الآفة هو وباء تآكل الساق الأصفر الذي تم كشفه في بعض المناطق عام 2010.
* سجل مؤشر الرقم القياسي لمشتقات الحليب ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2010 مقارنة مع العام 2009، ليصل إلى 200 نقطة. وفي الوقت ذاته، فقد سجلت تلك المجموعة تذبذبات طفيفة خلال النصف الثاني من عام 2010.
* كانت أسعار اللحوم ثابتة تقريباً خلال النصف الثاني من عام 2010 مع ارتفاع طفيف مقارنة مع عام 2009.

جدول 1: الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية لدى منظمة الفاو (سنة الأساس 2002-2004=100)

	سكر	زيوت	حبوب	مشتقات الحليب	لحوم
2009	157	150	174	142	118
2010	302	193	183	200	135
تموز 2010	247	174	163	198	134
آب 2010	263	192	185	193	138
أيلول 2010	318	198	208	198	137
تشرين أول 2010	349	220	220	203	140
تشرين ثاني 2010	373	243	223	208	141
كانون أول 2010	398	163	238	208	142

لمصدر: منظمة الفاو، http://www.fao.org/worldfoodsituation/

جدول 2: سوق الحبوب العالمي (مليون طن)

	2009/2008	2010/2009	2011/2010	نسبة التغير بين آخر موسمين
العرض	2,285.5	2,263.4	2,216.4	-2.1%
التجارة	281.3	273.6	267.3	-2.3%
الطلب	2,181.8	2,226.0	2,253.8	1.3%

المصدر: تقرير توقعات الغذاء لدى منظمة الفاو، تشرين ثاني 2010.

إنتاج الحبوب في العالم

أدت الأحوال الجوية السيئة التي سادت العديد من البلدان إلى عجز في إنتاج الحبوب، مما أثر سلباً على العرض العالمي لها. وتتوقع منظمة الغذاء والزراعة أن يكون الإنتاج العالمي من الحبوب في 2011/2010 نحو 2,216 مليون طن، كما هو موضح في الجدول (2). ويأتي تقلص الإنتاج على مر السنين كنتيجة للسياسات التي انتهجتها بعض البلدان مثل روسيا لوضع قيود على تصدير القمح، والتي كانت وراء الارتفاع السريع في الأسعار العالمية للقمح. على نحو آخر، فإن الطلب العالمي على الحبوب من المتوقع أن يزداد بنسبة 1.3% في 2011/2010.

وفي الختام، توصي منظمة الغذاء والزراعة بعمل توسيعات ضخمة في الإنتاج في عام 2011 وبالأخص في إنتاج القمح والحبوب الخشنة الأساسية، وذلك لإعادة الأسعار لمستويات أكثر استقراراً وتكوين مخزون أكثر تجدداً.

*http;//www.fao.org/news/story/en/item/50519/icode/

شكل 1: مؤشر أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية لدى منظمة الفاو خلال العام 2010 (سنة الأساس 2002-2004=100)

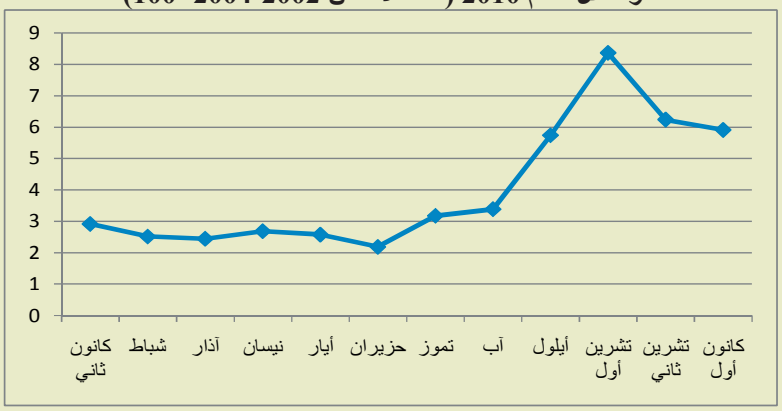

المصدر: منظمة الفاو، http://www.fao.org/worldfoodsituation/

مراجعة أدبيات حول الأمن الغذائي

المقايضات المقلقة في حساب مؤشر التطور الإنساني (2010)
مارتن رفليون

ورقة عمل سياساتية 5484، مجموعة الأبحاث التنموية للبنك الدولي
تشرين ثاني 2010

جرى استخدام مؤشر التطور الإنساني منذ العام 1990 كمقياس أدق من مقياس الدخل القومي لقياس تطور الدول. تقوم فكرة قياس هذا المؤشر على تجميع انجازات دول العالم لثلاث مؤشرات جزئية؛ هي: العمر المتوقع، والتعليم، والدخل. كان مؤشر التطور الإنساني بين عامي 1990 و2009 يحسب عن طريق إيجاد الوسط الحسابي للمقاييس الثلاثة المختارة- العمر المتوقع، التعليم والدخل- وذلك بجمع تلك القيم ومن ثم قسمتها على ثلاثة. ومن الواضح أن تلك الطريقة تعطي أوزاناً متساوية لكل من متوسط العمر، التعليم والدخل. في العام 2010، تم ادخال تعديلات جذرية على آلية احتساب المؤشر تقوم بإيجاد حاصل ضرب العوامل الثلاثة سابقة الذكر ومن ثم تأخذ جذر القيمة الناتجة. يحاجج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الهدف من ذلك التغيير هو ضرورة إيجاد استدامة شاملة على صعيد الأبعاد الثلاثة، بدلاً من اعطاء أوزاناً متساوية كما كان يتم في المعادلة الأصلية. تعرضت المنهجية الجديدة إلى العديد من الإنتقادات خاصة وأنها جعلت الحسابات أكثر تعقيداً والعلاقات بين المتغيرات الثلاثة غير ظاهرة.

بقي مؤشر العمر المتوقع عند الولادة البعد الأساسي الذي لم يطرأ عليه أي تغيير في مؤشر التطور الإنساني لعام 2010. وبينما كان يتم استخدام نسبة الأمية ومعدل الالتحاق الإجمالي لقياس مؤشر التعليم على مر عقدين، تستخدم المنهجية الجديدة متوسط سنوات التعليم وعدد سنوات التعليم التي يتوقع الطفل الحصول عليها بناءً على معدل الالتحاق الحالي بالمدارس كمؤشر لقياس التعليم. وأخيراً، بدلاً من حساب مؤشر الدخل على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار القدرة الشرائية الموحدة، فإن الحسابات الجديدة تستخدم نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بأسعار القدرة الشرائية الموحدة. إن الناتج المحلي الإجمالي وخاصة في زمن العولمة المتزايدة، لا يشكل مقياساً دقيقاً لكمية الأموال الموضوعة تحت تصرف سكان القومية الواحدة. يمكن للتحويلات والمساعدات الخارجية أن تزيد من ثروة السكان وبالأخص في البلدان الفقيرة. ولذلك فإن الدخل القومي الإجمالي يعطي تقديراً أفضل من الناتج المحلي الإجمالي للرفاه المالي للشعوب. كما في المنهجية القديمة، تم وضع الأبعاد الثلاثة لمؤشر التطور الإنساني على مقياس واحد يمتد من الصفر إلى الواحد مع الأخذ بعين الاعتبار الحد الأقصى والأدنى المحدد لكل مؤشر جزئي.

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010) بإجراء تعديلات على الحد الأقصى والادنى للمتغيرات الثلاثة. بينما كان العمر المتوقع يتراوح بين 25 و85 سنة، انحصر وفقاً للمنهجية الجديدة بين 20 و 83.2 سنة. أما مؤشر التعليم، يتراوح متوسط سنوات التعليم بين 0-13.2 سنة و 20.6 سنة (عدد سنوات التعليم المتوقعة). من ناحية أخرى، فإن مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي يمكن أن يتراوح بين 163 دولار و108,211 دولار .

بناءً على اعتماد التعديلات السابقة تبين أن مؤشر التطور الإنساني يخفّض من معدل طول العمر في 164 دولة من أصل الـ 169 دولة المشمولة في التحليل. ومن خلال رسم العلاقة بين الأوزان القديمة والجديدة للعمر المتوقع مقابل نصيب الفرد من الدخل القومي، يتضح أن الطريقة الجديدة تعطي اهتماماً أقل بكثير للعمر المتوقع في الدول الفقيرة مقارنة مع الدول الغنية. وبكلمات أخرى، بينما يضع مؤشر التطور الإنساني 0.52 دولار سنوياً لكل سنة إضافية للعمر المتوقع في الدولة الأفقر وهي زمبابوي، يقفز هذا الرقم إلى 9000 دولار سنوياً لكل سنة إضافية في الدولة الأغنى. من الواضح أن هذه الأرقام تختلف بمعدل 17,000 مرة. إن المقايضة بين العمر المتوقع والدخل تبين أن حكومات الدول الفقيرة يجب أن تدفع مقداراً أقل من الأموال لزيادة العمر المتوقع لسكانها، بينما تقوم حكومات الدول الأغنى بدفع مبالغ أكبر بـ 17,000 مرة لإجراء التحسين ذاته. تنبثق النتيجة المقلقة لذلك من إمكانية تعزيز مؤشر التطور الإنساني لسياسات محلية وعالمية خاطئة.

إن المنهجية الجديدة لحساب مؤشر التطور الإنساني تحمل آثاراً هامة على صعيد التعليم. حيث يبين الكاتب أن مؤشر التطور الإنساني الجديد يعطي وزناً أكثر لسنوات التعليم في 119 دولة من الـ 169 دولة المشمولة. بالإضافة إلى ذلك، ومن وجهة نظر اقتصادية، تبين أن التعليم أكثر أهمية في الدول الغنية عنه في الدول الفقيرة. إن مؤشر التطور الإنساني يقدّر السنة الإضافية للتعليم بـ 1.68 دولار سنوياً لكل شخص في زمبابوي، أي نسبة 1% من الدخل القومي، مقابل 53,000 دولار لكل فرد سنوياً في ثاني أغنى دولة على صعيد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، أي بنسبة 67% من الدخل القومي الإجمالي لتلك الدولة. يوضح الكاتب أيضاً أن مؤشر التطور الإنساني الجديد يجعل من التعليم أكثر أهمية في الدول الغنية. ومن النتائج الملفتة للنظر، تفوق التقييم الضمني لسنوات الدراسة على التقييم الضمني لمعدل طول العمر، وهو ما قد يعكس أن مؤشر التطور الإنساني الجديد يوصي بحياة أقصر ولكن أكثر تعليماً. ومن الواضح أن هذا الأمر يمكن أن يعكس عواقب سلبية جدية وخاصة في دول العالم الأفقر.

تعرض المقالة طريقة بديلة لحساب التطور الإنساني. يتفادى فيها المؤشر البديل الخاصية المقلقة لمؤشر التطور الإنساني الجديد (ازدياد الآثار الحدية لسنة إضافية من العمر على مؤشر التطور الانساني بزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي). وفي الوقت الذي يضع فيه المؤشر البديل قيم مالية أعلى على معدل طول العمر وسنوات التعليم في الدول الأغنى، فإن الفرق في الأهمية بين الدول الغنية والفقيرة ينخفض بشكل ملحوظ.

وكما يوضح باحث المقال، فإن مؤشر التطور الإنساني الجديد أصبح أكثر تعقيداً وإشكالية في حساب المقايضات بين الأبعاد الأساسية الثلاث المذكورة سابقاً. وعلى الرغم من أنه ليس من ضمن أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع وزن أكبر على عمر الغني منه على عمر الفقير، يجب على الدارس أن يكون أكثر حذراً عند تفسير نتائج مؤشر التطور الإنساني الجديد وخاصة عند إلقاء الضوء على نتائج السياسات التقليدية للمؤشر. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنهجية الجديدة تضخم تقييمات التعليم المتوقع في معظم البلدان والتي تتخطى في كثير من الأحيان التقييمات التقليدية المفروضة من قبل سوق العمل على التعليم المتوقع بأربع مرات. وفي الخلاصة، يجب الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن مؤشر التطور الإنساني قد صمم واستخدم ليس فقط لقياس جودة الحياة عبر الأمم، ولكن أيضاً لمقارنة الدول من حيث نشاطها الاجتماعي والاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فقد خدم كأداة هامة في قيادة التغيير عبر سياسة التحفيز وخاصة في بلدان العالم الفقيرة. وهذه الخاصية تجعل المؤشر الجديد أكثر إشكالية بسبب آثارها على قيمة الحياة الإنسانية، مقترحاً أن إطالة عمر الأفراد الأغنى أهم من إطالة عمر الأشخاص الأفقر من أجل رفاه البلدان، كذلك مشيراً إلى أن سنوات الدراسة أهم من معدل طول العمر!

قائمة منشورات وحدة الأمن الغذائي الصادرة عن المعهد:

- الأمن الغذائي والأمراض الفيروسية (في الأشجار المثمرة).
- التأمين الزراعي في فلسطين: الواقع الراهن وآفاق المستقبل.
- المساعدات العينية مقابل النقدية: دراسة إحصائية على عيّنة من العائلات الفلسطينية.
- الأراضي الزراعية في فلسطين: أسباب التقلص وسياسات الحماية
- الاحتياجات المائية المستقبلية في فلسطين.
- استهداف الفقراء في فلسطين: المعايير الحالية واقتراحات تحسينها.
- المساعدات الغذائية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين.
- الزراعة المروية كمنشآت أعمال في فلسطين.
- التسويق المحلي للمحاصيل النقدية المروية في فلسطين.
- الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية: الواقع وسبل التطوير.
- نشرة الأمن الغذائي، الأعداد من 1-4.